S/2022/63

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2022
Arabic
Original: English

التقرير الرابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد

أولا - مقدمة

1 - أعرب مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2253 (2015)، عن تصميمه على التصدي لما يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[1] (سيُشار إليه فيما يلي باسم "تنظيم داعش")[2] ومن يرتبط به من أفراد وجماعات من تهديد للسلام والأمن الدوليين، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا أوليا يعدّه على صعيد استراتيجي بشأن هذا التهديد، تعقبه بعد ذلك تقارير تُقدَّم كل أربعة أشهر عن آخر المستجدات. وفي القرار 2610 (2021)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير من مستوى استراتيجي، كل ستة أشهر، تبين خطورة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

2 - وهذا هو التقرير الرابع عشر من تلك التقارير[3]. وقد أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[4]، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، بالتعاون الوثيق مع كيانات أخرى تابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب.

3 - وخلال النصف الثاني من عام 2021، استمر التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه على السلام والأمن الدوليين على المنحى الذي لوحظ في تقاريري السابقة، وبقيت خطورته على الدرجة نفسها. ويشكّل التفاعلُ بين الإرهاب والنزاعات وخطرُ تداعياتهما الإقليمية تحديا استراتيجيا،

(1) مُدرج في قائمة الجزاءات باسم القاعدة في العراق (QDe.115).

(2) تمشيا مع قرار الجمعية العامة 291/75.

(3) انظر S/2016/92 و S/2016/501 و S/2016/830 و S/2017/97 و S/2017/467 و S/2018/80 و S/2018/770 و S/2019/103 و S/2019/612 و S/2020/95 و S/2020/774 و S/2021/98 و S/2021/682.

(4) فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات. وهذا التقييم للتهديد يستند جزئيا إلى التقرير التاسع والعشرين للفريق (S/2021/83).

الرجاء إعادة استعمال الورق

بينما لا تزال مخاطر تغذية نزعة التطرف الإرهابي والتجنيد لأغراض الإرهاب على الإنترنت وشنّ هجمات مستوحاة من داعش تشكّل مصدر قلق بالغ خارج مناطق النزاعات. وخلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، أكّدت الدول الأعضاء من جديد، مُردِّدة ما جاء في تقرير الأمين العام عن خطتنا المشتركة(A/75/982)، على ضرورة مواصلة التعاون لمنع الإرهاب ومكافحته باعتباره من أولويات المجتمع الدولي والتعاون المتعدد الأطراف.

ثانيا - تقييم التهديد

ألف - لمحة عامة عن التهديد

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تنظيم داعش في تكبد خسائر على مستوى قيادته، لكن التنظيمات المنتسبة إليه حافظت على مستوى مرتفع من النشاط والهجمات في أفريقيا، وتقوّت وبرزت في أفغانستان بعد استيلاء حركة طالبان على أفغانستان. وظلت المسائل المترابطة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من مقاتلي تنظيم داعش وأفراد أسرهم تُثير بالغ القلق لدى الدول الأعضاء. ولم تتقدم الجهود الدولية لمعالجة الإرث الإنساني لما يسمى "خلافة" تنظيم داعش في مخيمات المشردين داخليا أو مرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية بوتيرة تتناسب مع الطابع الملحّ لهذه المسألة وخطورتها.

5 - وخارج مناطق النزاعات، ظل السفر عبر الحدود صعبا على تنظيم داعش وغيره من العناصر الإرهابية نتيجة التدابير المفروضة لاحتواء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وجهود الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2482 (2019). واستمرت الجائحة في زيادة صعوبة قيام الإرهابيين بحشد الأموال وتحديد الأهداف المناسبة ومهاجمتها. غير أن الدول الأعضاء لا تزال تشعر بالقلق إزاء تأثير الجائحة على تغذية نزعة التطرف الإرهابي والتجنيد لأغراض الإرهاب على الإنترنت، ولا سيما في صفوف الشباب. ولا تزال تتوقع حدوث هجمات عندما تخف تدابير الإغلاق الشامل وتتوقع أن يكون قد دُبّر لبعضها خلال تفشي الجائحة.

1 - قيادة تنظيم داعش

6 - لا يزال قادة التنظيم التنفيذيون يوجدون في الجمهورية العربية السورية أساسا، في حين أن بعض قادته الآخرين الذين يقدمون في الغالب الدعم المالي واللوجستي يوجدون في البلدان المجاورة[5]. أما قائد التنظيم، وهو أمير محمد سعيد عبد الرحمن الصلبي (QDi.426)، فقد مضت ستة أشهر أخرى لم يبد فيها لمؤيديه ولم يتواصل معهم مباشرة. ولم تُنشر له أي تسجيلات فيديو أو تسجيلات صوتية يبدو أو يُسمع فيها منذ توليه القيادة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولاحظت إحدى الدول الأعضاء أنه يتخذ تدابير شديدة لضمان أمنه ولا يسمح بأي أجهزة إلكترونية في محيطه. ويُعتقَد أنه يتنقل بانتظام بين العراق والجمهورية العربية السورية.

7 - واستمر تنظيم داعش في تكبد خسائر على مستوى قيادته منذ تولي الصلبي الزعامة، فقد تعرض التنظيم لنكسة كبيرة جراء اعتقال السلطات العراقية في تشرين الأول/أكتوبر سامي جاسم الجبوري

(5) معلومات قدمتها دول أعضاء.

(المعروف باســـم حجي حميد)(غير مدرج في قائمة الجزاءات) الذي كان مســـؤولا عن مالية تنظيم داعش ويُعتقد أنه أكبر نواب الصـلبي درجةً وخلفُه المحتمل. وأُفيد بأنه عُثر على تصـريح إقامة بحوزته محدد فيه أنه لاجئ في بلد مجاور. وتختلف الدول الأعضـاء بشـأن مدى ما سـيكون لاعتقاله من تأثير على التنظيم، لكن كون الجبوري قُبض عليه حيا يعني أن بإمكان السلطات العراقية الحصول على معلومات استخباراتية قيّمة منه.

2 - مقاتلو تنظيم داعش وأفراد أسرهم في العراق والجمهورية العربية السورية

8 - لا تزال الحالة غير المسـتقرة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من مقاتلي داعش وأفراد أسـرهم الموجودين في المعتقلات في منطقة النزاع الأساسية، ولا سيما في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، من أكثر المسائل إلحاحا واستعجالاً بالنسبة للدول الأعضاء. وظل إحراز التقدم نحو إيجاد حل شامل بطيئاً وزادت درجة تعقيده بسـبب جائحة كوفيد-19. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أفادت الحكومة بأنها أعادت أكثر من 400 أسـرة عراقية تتألف من أكثر من 700 1 فرد إلى ديارها. ورحّلت الدول الأعضـاء في أوروبا عددا قليلا من النسـاء والأطفال من منطقة النزاع، منهم نسـاء كان لهن أدوار فاعلة في تنظيم داعش. ورُحِّل 59 طفلا في المجموع (25 فتاة و 34 فتى) من أصل أجنبي من العراق إلى بلدين مختلفين[6].

9 - ولا يزال مخيم الهول شـــديد الاكتظاظ، حيث يقيم فيه نحو 000 56 فرد وفقا لتقييم معظم الدول الأعضـاء في حين أنه أُقيم لاسـتيعاب 000 40 فرد. وتشـير التقديرات إلى أن 94 في المائة من المقيمين فيه هم من النسـاء والقصـر، وأن أعمار ثلثي الأطفال فيه تقل عن 12 سـنة. وظل ملحق الأجانب في مخيم الهول يضم نحو 000 2 امرأة و 000 7 طفل. واستمر تدهور الحالة الأمنية في المخيم، حيث أُبلغ عن حدوث 91 حالة قتل منذ كانون الثاني/يناير 2021. وقد خفف نقل بعض النساء المتطرفات إلى مخيم روج القريب من المخاوف الأمنية إلى حد ما[7]. واســـتمرت الأمم المتحدة في الدعوة إلى توفير الحماية في المخيمات بشـــكل لا يعرض المقيمين فيها إلى الخطر ولا ينتهك حقوقهم ولا يعرقل إيصال المساعدة الإنسانية.

10 - ويزداد مع مرور الوقت خطر أن تؤدي هذه الأزمة الإنســـانية وأزمة حقوق الإنســـان والأمن المستمرتان منذ أمد بعيد إلى تفاقم التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي على المديين المتوسط والطويل. ويسيطر تنظيم داعش على مخيم الهول من الناحية الاجتماعية، حيث السكان عرضة لأيديولوجيته وشراسته. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضـــاء، فعّل التنظيم من جديد برنامجه المســـمى "أشـــبال الخلافة" الذي يستهدف أساسا صبية يافعين مختارين لتلقي التدريب حتى يشكلوا الجيل القادم من مقاتلي التنظيم، ويوجد بينهم طفلان أجنبيان حسب ما أُفيد. وفي ظل عدم إمكانية العودة إلى الوطن، يلجأ الأطفال وأسرهم، حسب ما أُفيد، إلى وسـائل يائسـة وغير مأمونة لمغادرة المخيمات، بما في ذلك وسـائل تعرضـهم للخطر البدني، وخطر الوقوع ضحايا للتهريب، وخطر التجنيد في جماعات مسلحة، وخطر زواج الأطفال أو الزواج القسري.

11 - وتفيد الدول الأعضاء في أوروبا بأن معظم النساء اللواتي عُدن قبل عامين من مخيمات في منطقة النزاع قد انشـقق عن تنظيم داعش. وفي الوقت نفسـه، لا تزال تسـود مخاوف أمنية بشـأن العائدين البالغين تثيرها حالات مثل محاولة امرأة من العائدين الهروب من سجن فرنسي في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 رغبة

(6) معلومات قدمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

(7) معلومات قدمتها دول أعضاء.

منها في العودة إلى منطقة النزاع الأساسية. وتبرز بعض الدول الأعضاء، بما في ذلك دول في جنوب شرق أوروبا، التحديات المُواجهة في إعادة إدماج بعض الأفراد الذين يحتاجون إبقاءهم تحت المراقبة المستمرة.

3 - الموارد المالية لتنظيم داعش

12 - لا تزال قيادات تنظيم داعش الموجودة في منطقة النزاع الأساسية وفي محيطها تتحكم في سبل الوصول إلى موارد مالية سائلة كبيرة، وإن أصبحت درجة تحكمها أقل بكثير مما كانت عليه قبل خسارة التنظيم الأراضي التي كان يسيطر عليها. وتقدر عدة دول أعضاء أن الاحتياطيات الحالية للتنظيم تتراوح بين 25 مليون دولار و 50 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وأشار بعضها إلى أن المبلغ الأدنى هو المبلغ الأدقّ. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، توجد معظم الاحتياطيات النقدية المتبقية لتنظيم داعش في العراق. وتفيد الدول الأعضاء بأن التنظيم ينفق الآن باستمرار بمقدار يتجاوز ما يجمعه من أموال، فقد أصبحت إيراداته في حدود بضعة مئات من آلاف الدولارات بينما صارت نفقاته في حدود نصف مليون دولار. وتُنفَق الأموال أساسا على المدفوعات الموجهة إلى المقاتلين وأفراد أسر المقاتلين المتوفين، وعلى الأنشطة العملياتية ومحاولات إطلاق سراح المقاتلين المحتجزين. ولا تزال الإيرادات تتأتّى من الابتزاز الانتهازي والنهب والاختطاف بقصد الحصول على الفدية.

13 - وسبق وأبلغ فريق الرصد بأن تنظيم داعش يعتمد بشدة على شبكات التحويل النقدي غير الرسمية وغير المسجلة (الحوالة) وحملة النقدية لنقل الأموال. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، تُنقل مبالغ نقدية بانتظام إلى الجمهورية العربية السورية من الدول المجاورة، وتتلقى خلايا داعش مبالغ شهرياً وإن كانت منخفضة. وتفيد التقارير أيضا بوجود نظام راسخ لتوزيع الأموال على أفراد أسر أعضاء تنظيم داعش، سواء كانوا مقيمين في مخيم الهول أو خارجه، باستخدام دفتر حسابات تتعهّده نساء من أنصار التنظيم. وتحصل الأسر على الأموال باستخدامها في بعض الحالات رقم تعريف خُصّص لها عندما كانت تعيش تحت السيطرة الفعلية للتنظيم. وتفيد التقارير بأن عدة مُقرضِين يستعملون نظام الحوالة ينشطون في مخيم الهول، ومنهم عناصر من شبكة الراوي التي سبق وسلط فريق الرصد الضوء عليها[8].

14 - وحسب تقييم الدول الأعضاء، تتحكم قيادة تنظيم داعش في احتياطياتها بقدر كاف يُتيح لها تحويل مبالغ كبيرة إلى بعض الجماعات المنتسبة إلى التنظيم الموجودة في الخارج. ووفقا لما ذكرته إحدى الدول الأعضاء، تلقى تنظيم داعش في أفغانستان ما يزيد على 000 500 دولار من تنظيم داعش الأم بعد أكثر من عام من عدم تلقيه أي تمويل. وأشارت إحدى الدول الأعضاء إلى عصمت الله خلوزي (غير مدرج في قائمة الجزاءات) على أنه ميسّر دولي لنقل الأموال مسؤول عن تسليم ما يقرب من 000 87 دولار إلى تنظيم داعش في أفغانستان، وقام شخصيا بتهريب أحد حملة النقدية التابعين لتنظيم داعش من أفغانستان إلى تركيا. وسيكون من المهم رصد أي تغيير يطرأ في الدعم المالي المقدم من تنظيم داعش الأم إلى فرعه في أفغانستان باعتباره مؤشرا على مدى الأهمية الاستراتيجية التي يوليها التنظيم لأفغانستان بعد استيلاء طالبان على هذا البلد.

(8) انظر S/2021/655، الفقرة 68.

4 - حصول تنظيم داعش على الأسلحة

15 - لا تزال الدول الأعضاء متخوفة من وفرة الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، في الشرق الأوسط وأفريقيا وأفغانستان، إذ يمكن لتنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه والجماعات الإرهابية الأخرى الحصول عليها. وقد زادت هذه المخاوف بعد استيلاء طالبان على أفغانستان نظرا لوجود كميات كبيرة من الأسلحة وغيرها من العتاد العسكري في هذا البلد. ويُحتمل في ظل مواجهة أفغانستان أزمة اقتصادية ومالية وإنسانية حادة أن تحصل عناصر الجريمة المنظمة والإرهابيون داخل أفغانستان على السلع التي يُتاجر بها من قبيل الأسلحة وما يرتبط بها من عتاد، بل يُحتمل أن تُسرَّب إلى البلدان المجاورة.

باء - التطورات الإقليمية

1 - أفريقيا

وسط وشرق أفريقيا

16 - يشهد وسط وشرق أفريقيا تزايد بروز تهديد إرهابي إقليمي من علاماته الأموال المتكاثرة وجهود التجنيد المكثفة والتكتيكات الإرهابية المرتبطة بالجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق. ففي موزامبيق، استمر تنظيم أهل السنة والجماعة (غير مدرج في قائمة الجزاءات) في شن الهجمات في مقاطعة كابو دلغادو. ويقدر أن عدد المقاتلين في صفوف هذا التنظيم، الذي يقوده أبو ياسر حسن (غير مدرج في قائمة الجزاءات) وهو مواطن تنزاني، يتراوح بين 600 و 200 1 مقاتل معظمهم سكان محليون يوجد بينهم مقاتلون من تنزانيا[9]. وقد أعلن هذا التنظيم ولاءه لتنظيم داعش الذي يعتبره مكونا من مكونات ولاية الدولة الإسلامية في وسط أفريقيا. غير أن الدول الأعضاء من المنطقة تؤكد عدم وجود دليل واضح على أن تنظيم داعش يقود تنظيم أهل السنة والجماعة ويتحكم فيه. لكنها تشعر في المقابل بقلق متزايد إزاء انتشار الإرهاب في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وترى أن من بالغ الأهمية تعزيز التعاون عبر الحدود لكبح حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

17 - ولاحظت الدول الأعضاء أن القوات التي نشرتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورواندا في مقاطعة كابو دلغادو في تموز/يوليه بناء على طلب موزامبيق ألحقت نكسات بالغة بتنظيم أهل السنة والجماعة، حيث نسفت عدة عمليات واسعة قواعدَه ومعسكراته التدريبية، مما أدى إلى تحييد نفوذ القيادة العليا المسؤولة عن التجنيد والتلقين العقائدي وتنفيذ الهجمات وعمليات الاختطاف. وأفادت التقارير أن أكثر من 300 مقاتل من تنظيم أهل السنة والجماعة قتلوا خلال تلك العمليات منذ آب/أغسطس. وقد حدثت زيادة منذئذ في الهجمات العنيفة المتفرقة على المدنيين في المناطق النائية، مما يشير إلى أن تنظيم أهل السنة والجماعة أُزيح من مواقعه على ما يبدو لكنه لم يُهزم. فقد واصل مقاتلوه لمَّ شملهم في خلايا أصغر وأكثر استقلالية وشنَّ هجمات من قبيل هجمات حرب العصابات على قوات الأمن، وعمدوا إلى قطع رؤوس المدنيين لتوجيه إنذار بعدم التعاون مع السلطات الحكومية أو القوات الأجنبية. كما عمدوا إلى نهب القرى للحصول على الغذاء والتموين، وقاموا حسب ما أُبلغ عنه باختطاف فتيات يافعات بغرض الاسترقاق الجنسي وصبية يافعين بغرض التجنيد.

(9) معلومات قدمتها دول أعضاء.

18 - أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فتحالف القوى الديمقراطية (غير مدرج في القائمة)، الذي يقوده سيكا بالوكو، هو المسؤول عن تصاعد أعمال العنف ضد المدنيين وقوات الأمن في إقليم بيني في مقاطعة كيفو الشمالية وعن امتداد هذه الأعمال إلى إقليم إيرومو بمقاطعة إيتوري. وتبنّى بالوكو موقفا أكثر تشددا من سلفه (الذي قُبض عليه في أيار/مايو 2015)، وأعلن ولاءه لتنظيم داعش في تموز/يوليه 2019 ثم في أيلول/سبتمبر 2020. وهناك مؤشرات على أن ذلك أدى إلى حدوث تصدع في صفوف قيادة تحالف القوى الديمقراطية. وحسب تقييم الدول الأعضاء، يُفيد التعاون في مجال الاتصال بين تحالف القوى الديمقراطية وتنظيم داعش في تعزيز مركز التحالف ودعايته على الصعيد المحلي وزيادة بروز الوجود العالمي لتنظيم داعش.

19 - ونسبت السلطات المسؤولية عن شنّ هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع أمام حانة شعبية في بلدة بيني في 25 كانون الأول/ديسمبر إلى تحالف القوى الديمقراطية، وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم بعد عدة أسابيع. ويشير الهجوم إلى تغيير تكتيكي قد يكون الغرض منه إخافة الناس بشكل أعم وجذب الأنظار لأغراض الدعاية.

20 - وبدا أن تحالف القوى الديمقراطية بدأ ينشط في أوغندا. ففي تشرين الأول/أكتوبر، شهد هذا البلد تفجيرين مميتين يحملان بصمات التحالف وقد نسبت السلطات الأوغندية المسؤولية عنه إليه وألقت القبض على منسقي الهجومين الذين هم من السكان المحليين ويتبعون إلى التحالف. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نفّذ ثلاثة أفراد تفجيرات انتحارية في وسط كمبالا تلاها تنفيذ عملية لمكافحة الإرهاب أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن سبعة مشتبه بهم وإلقاء القبض على أكثر من عشرة آخرين، ومنهم فرد مشتبه في قيامه بمهام التجنيد في التحالف.

غرب أفريقيا

21 - أبلغت عدة دول أعضاء بأنه يبدو أن الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش والقاعدة في غرب أفريقيا أحرزت تقدما حاسما عن طريق استغلالها المظالم المحلية، واستنزافها طاقة قوات الأمن المنهكة، وحنكتها في تجاوز التعقيد الذي يطبع العلاقات بين الجماعات المسلحة. وفي حين تميل سلطات بعض البلدان إلى مواصلة الحوار، ترى سلطات بلدان أخرى أن المفاوضات تنطوي على خطر تعزيز نفوذ الجماعات الإرهابية مثل الجماعة المنتسبة إلى تنظيم داعش المسماة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163) والجماعة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة المسماة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159).

22 - وفي آب/أغسطس، قُتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، عدنان أبو وليد الصحراوي (QDi.415)، في منطقة الحدود الثلاثية الفاصلة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وحل محله عبد البراء الصحراوي (غير مدرج في القائمة) وهو خبير لوجستيات متمرّس كان ينشط سابقا في ليبيا. وأفادت عدة دول أعضاء بأن عبد البراء التقى في تشرين الأول/أكتوبر 2021 في مالي مع وفد من قادة تنظيم داعش حضروا من منطقة تنظيم داعش الأساسية لتقييم الجماعات المنتسبة إليه الموجودة في منطقة الساحل ونيجيريا ولتقديم التوجيه إليها. وبعد التعرض لعدة نكسات عملياتية، تبنّى مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الذين يتراوح عددهم بين 400 و 000 1 مقاتل موقفا دفاعيا أكبر في منطقة

لِبتاكو–غورما في النيجر بهدف التمدُّد نحو نيامي وتاهوا؛ وهم يركزون في عملياتهم حاليا على أهداف مدنية سهلة بينما كانوا يعمدون سابقا إلى مهاجمة المعسكرات[10].

23 - وفي نيجيريا، تعزز تنظيم ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (QDe.162) بوفاة أبو بكر محمد شيكاو (QDi.322)، زعيم جماعة بوكو حرام المُنافسة (QDe.138)، في أيار/مايو. ولا تتفق الدول الأعضاء على دقة التقارير التي تفيد بأن زعيم تنظيم الولاية، أبو مصعب البرناوي (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، قُتل في معركة مع بوكو حرام في أيلول/سبتمبر. وقد سعى تنظيم الولاية إلى إلحاق مقاتلي جماعة بوكو حرام بصفوفه لكن ثبت أن من الصعب أن يتوحّدا.

24 - ويؤكد تزايد الهجمات في الكاميرون والنيجر قدرة تنظيم ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية على التوسع خارج نيجيريا. ففي منطقة ديفّا في النيجر، قاد أبا غانا (غير مدرج في قائمة الجزاءات)، وهو من كبار زعماء تنظيم الولاية، أكثر من 20 هجوما إرهابيا في عام 2021. وأفادت عدة دول أعضاء بأن المكاسب التكتيكية التي حققها تنظيم الولاية في شمال شرق نيجيريا ربما زادت من إيراداته بطرق منها غنائم الحرب، وابتزاز السكان المحليين، وصيد الأسماك، والصناعات الزراعية، واستغلال المدفوعات الخيرية.

شمال أفريقيا

25 - لا تزال السلطات في المغرب قلقة إزاء الطبيعة غير المتوقعة للتهديد الذي يشكله تنظيما داعش والقاعدة رغم النجاحات التي تحققت في مجال مكافحة الإرهاب والتي ردعت نشاط التنظيمين في البلد. وقد أُلقي القبض على عدد من العناصر المنفردة التي كان تنظيم داعش يلهمها، وفُكِّكت ثلاث خلايا لتنظيم داعش في الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2021.

26 - وفي ليبيا، تراجع النشاط الإرهابي في ظل فشل تنظيم داعش في جذب مجندين جدد والسيطرة على الأراضي. ووفقا للدول الأعضاء، تناقص عدد مقاتلي الجماعة المنتسبة إلى التنظيم المسماة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة ليبيا (QDe.165) ليصبح نحو 50 مقاتلا. ولا يزال هذا التنظيم يحتفظ، رغم الضعف الذي أصابه، ببعض القدرات العملياتية ويُولي الأولوية لوجوده في جنوب ليبيا حيث يهدف إلى إعادة تنظيم صفوف قيادته. ومن شأن القضايا السياسية العالقة في ليبيا أن تتيح المجال والفرصة لتنظيم داعش ليُعيد فرض وجوده، ولا سيما في منطقة فزان.

27 - وفي مصر، حدث انخفاض في نشاط تنظيم أنصار بيت المقدس. وهذا التنظيم جماعة محلية منتسبة إلى تنظيم داعش تظهر بكثرة في دعايته. ومنذ عام 2019، لم ينسب أي هجوم إرهابي إلى تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة في مصر القارية، كما أنهما لم يعلنا مسؤوليتهما عن أي هجوم. ويرجع الفضل في ذلك إلى عمليات مكافحة الإرهاب وإلى مبادرةٍ لدعم انشقاق قادة تنظيم أنصار بيت المقدس، فقد أضعف ذلك الروح المعنوية وعزّز الانطباع بأن الجماعة آخذة في الانحسار، وزادت من جهة أخرى الاستثمارات العامة في مجالات البنى التحتية والنقل والإسكان في سيناء.

(10) معلومات قدمتها دول أعضاء.

2 - الشرق الأوسط

28 - لا يزال تنظيم داعش ينشط كحركة تمرُّد ريفية راسخة في العراق والجمهورية العربية السورية مستغلاً سهولة اختراق الحدود بين البلدين، ولا يزال يحافظ على عملياته في المناطق حيث يقل الضغط الأمني. وتقدر الدول الأعضاء أن تنظيم داعش يضم ما بين 000 6 و 000 10 مقاتل في كلا البلدين حيث يشكّل خلايا ويدرّب العناصر لشن الهجمات.

29 - وفي الجمهورية العربية السورية، لا يزال تنظيم داعش نشطاً رغم العمليات الجارية لمكافحة الإرهاب، وإن كانت هجماته محدودة في الآونة الأخيرة. ويستخدم التنظيم مخابئ في الصحراء لأغراض التدريب، وذلك ربما بهدف تنفيذ عمليات في المنطقة أو حتى إنعاش القدرة على تنفيذ عمليات خارجها. ولا يزال التنظيم يجد ملاذا آمنا إلى حد ما في وسط بادية الشام في حمص، في حين تنشط خلايا أصغر في الشمال الشرقي، وكذلك بدرجة أقل في إدلب في الشمال الغربي[11].

30 - وفي العراق، أسفرت الجهود الجارية لمكافحة الإرهاب عن نتائج إيجابية في الحد من أنشطة تنظيم داعش، حيث عقد مهرجان بابل الموسيقي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 دون وقوع حوادث. لكن لا تزال خلايا نشطة في المناطق الصحراوية والريفية، بينما يستخدم التنظيم المناطق الحضرية لتوسيع شبكاته السرية. وأُبلغ عن حدوث طفرة في عبور مقاتلي تنظيم داعش الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى العراق، بما في ذلك عبر منطقة سنجار، محتمين بسلسلة جبال حمرين[12]. وعلى الرغم من تراجع نشاط تنظيم داعش في محافظة الأنبار، تُعتبر المنطقة حسب التقييمات منطقةً تتوفر فيها ظروف مواتية ليعودَ التنظيم للانتشار وليُعززَ قدراته القتالية، وتفيد التقارير بأنه يبني معاقل وأنفاقا بالتعاون مع خلايا نائمة عديدة ومئات من المقاتلين في صحراء الأنبار.

31 - وحافظ تنظيم داعش على قدرته على شن الهجمات بمعدل ثابت في العراق، بما في ذلك تنفيذ عمليات كرّ وفرّ ونصب الكمائن وزرع القنابل على جنبات الطرق، مع تركُّز نشاطه بشكل ملحوظ في محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين. وواصل التنظيم شن الهجمات على القوات الحكومية والمدنيين على حد سواء بهدف واضح هو إثارة الذعر وزيادة الضغط على السلطات. وقد أصبح نشاط تنظيم داعش أكثر تواترا في أطراف إقليم كردستان العراق، بما في ذلك شنُّه هجوما بارزا في كانون الأول/ديسمبر أسفر عن مقتل 13 فردا.

3 - آسيا

وسط وجنوب آسيا

32 - تغير المشهد الأمني في أفغانستان تغيرا كبيرا في 15 آب/أغسطس في أعقاب الحملة العسكرية التي استولت بها حركة طالبان على 33 عاصمة، بما فيها كابول، من عواصم المقاطعات ومجموعها 34 عاصمة. ولا توجد دلائل حديثة على اتخاذ حركة طالبان خطوات للحد من أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في البلد. بل على العكس من ذلك، تشعر الدول الأعضاء بالقلق من تمتع الجماعات الإرهابية في

(11) معلومات قدمتها دول أعضاء.

(12) معلومات قدمتها دول أعضاء.

أفغانستان بحرية أكبر من أي وقت مضى في التاريخ الحديث. فلم تبلّغ الحركة إلا عن أعداد ضئيلة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين انتقلوا إلى أفغانستان.

33 - وتُقدِّر الدول الأعضاء أن قوام الجماعة المنتسبة إلى تنظيم داعش في أفغانستان المسماة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان (QDe.161) قد ارتفع من العدد المقدر سابقا وهو 200 2 مقاتل ليبلغ نحو 000 4 مقاتل بعد إطلاق حركة طالبان سراح عدة آلاف من الأفراد من السجون. وقدّرت إحدى الدول الأعضاء أن ما يصل إلى نصف هؤلاء الأفراد هم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ويسيطر تنظيم داعش على أراض محدودة في شرق أفغانستان، لكنه يبقى قادرا على شنّ هجمات معقدة بارزة مثل تفجير مطار كابول في 27 آب/أغسطس الذي أسفر عن مقتل أكثر من 180 فردا، ومثل العديد من الهجمات التي شنت لاحقا، ولا سيما ضد حركة طالبان وأفراد الطائفة الشيعية.

34 - ولا يزال ثناء الله غفاري (QDi.431)، وهو مواطن أفغاني، يقودُ تنظيم داعش في أفغانستان. ويستغل التنظيم الاضطرابات في البلاد بطرق منها تجنيد المقاتلين من الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية (QDe.088) والحزب الإسلامي لتركستان ومن جماعات إرهابية أجنبية أخرى[13]. ويهدف التنظيم إلى فرض نفسه كقوة رافضة رئيسية في أفغانستان والامتداد إلى بلدان وسط وجنوب آسيا المجاورة، وتنظر إليه حركة طالبان على أنه أكبر تهديد مسلح يواجهها. وتتخوف الدول الأعضاء من احتمال أن يحول بعض المتطرفين العنيفين الأفغان والأجانب ولاءهم إلى تنظيم داعش في حال انزلقت أفغانستان إلى مزيد من الفوضى.

جنوب شرق آسيا

35 - تشعر الدول الأعضاء في المنطقة بالقلق إزاء احتمال أن تصبح أفغانستان من جديد ملاذا آمنا للنشاط الإرهابي الدولي، وإزاء الخطاب المنشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي "يحتفي بانتصار حركة طالبان" والذي يمكن استخدامه كأداة تجنيد محلي للمتطرفين العنيفين. لكن السلطات الوطنية في المنطقة لم تبلغ عن أي ارتفاع فوري في محاولات السفر إلى أفغانستان، ولكنها متيقظة لهذا الاحتمال.

36 - وأبلغت إندونيسيا والفلبين عن تحقيق مكاسب كبيرة في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى انخفاض عام في النشاط الإرهابي وبروز تفاؤل حذر بأن القدرة العملياتية لعدة جماعات في المنطقة ربما تدهورت جدا. وفي الوقت نفسه، لا يزال خطر وقوع هجمات على أيدي عناصر منفردة أو هجمات مستلهمة من التنظيم يُثير القلق.

37 - وفي آب/أغسطس، عرقلت إندونيسيا مؤامرات لمهاجمة احتفالاتها بعيد الاستقلال بإلقائها القبض على أعضاء من تنظيم الجماعة الإسلامية (QDe.092) وتنظيم جماعة أنصار الدولة (QDe.164). وأدى ما تردّد عن اعتقال زعيم الجماعة الإسلامية، أبو رشدان (QDi.186)، في أيلول/سبتمبر إلى زيادة إضعاف الجماعة. وفي أيلول/سبتمبر، قتلت قوات الأمن الإندونيسية أيضا علي كالورا، زعيم جماعة مجاهدي إندونيسيا تيمور (QDe.150)، وهو ما يُحتمل أن يؤثر بشدة في قدرة الجماعة على الاستمرار على المدى الطويل؛ ولاحظت إحدى الدول الأعضاء أن بقية أعضاء الجماعة يبدو وكأنهم تقهقروا. وفي الفلبين، قتلت قوات الأمن زعيم جماعة الدولة الإسلامية، صلاح الدين حسن، في تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة ماغويندناو. ووصفت السلطات الفلبينية حسن بأنه أحد أبرز الإرهابيين الفارين المطلوبين لديها.

(13) معلومات قدمتها دول أعضاء.

4 - أوروبا

38 - وفقا لما ذكرته عدة دول أعضاء من هذه المنطقة، تبيّن من التحقيقات الجارية في حالات الإرهاب المحلي وجودُ نمط مشترك. فهي تشمل عادة شبابا يعانون من نقاط ضعف متأصلة فيهم، ولديهم انبهار بالعنف الشديد ومظالم شخصية في الوقت نفسه، مما يجعلهم يتقبلون دعاية تنظيمَي داعش والقاعدة.

39 - وفي أعقاب قتل أستاذ في مدرسة ثانوية في فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر 2020 والتي قام بها شخص أصله من الشيشان، وقفت التحقيقات التي قادتها عدة دول أوروبية أعضاء على تهديدات إرهابية مرتبطة بعدة أفراد وشبكات من شمال القوقاز وأنحاء من وسط آسيا تشكّلت منهم خلايا نائمة في مدن أوروبية. وتعرفت تلك الدول على أفراد آخرين من هذه الجماعات سافروا إلى الجمهورية العربية السورية والعراق غير أنه لم يكن معروفا قبلئذ أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وأبرزت تحقيقات أخرى قيامَ أفراد من أصول شيشانية بتمويل الإرهاب عن طريق استغلال التبرعات الخيرية[14].

40 - ولا تزال طرق الهجرة تخضع لمراقبة السلطات في الدول الأوروبية المعنية كما يتضح من إلقاء القبض في بلغاريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 على مقاتل إرهابي أجنبي بلجيكي مغربي عائد من تركيا، وكان هذا المقاتل أحد مساعدي عبد الحميد أبو عود الذي حُدد أنه "العقل المدبر" لهجمات باريس عام 2015 بإيعاز من تنظيم داعش. وأبلغت عدة دول أعضاء عن حالات مهاجرين غير نظاميين من العراق عُرف لاحقا أنهم من عناصر تنظيم داعش من خلال أدلة من ساحات القتال.

ثالثا - المستجدات المتعلقة بإجراءات التصدي للتهديد المتجدِّد

ألف - لمحة عامة

41 - ألقت التطورات المرتبطة بالإرهاب منذ صدور تقريري السابق المزيد من الضوء على التحديات التي يشكِّلها تنظيم داعش ذي الطابع اللامركزي المتزايد. غير أن جائحة كوفيد-19 ما زالت تطرح أمام الدول تحديات هائلة على صعيد جميع مجالات سياساتها العامة، بما في ذلك ما يتعلق بمكافحة الإرهاب. فقد أدت الاحتياجات الملحة للتخفيف من حدة الجائحة والتعافي منها إلى تحويل وجهة الموارد بعيداً عن جهود الدول الأعضاء المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وما يتصل بذلك من دعم دولي، على نحو ما ورد في التحديث التحليلي الرابع الصادر عن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن آثار جائحة كوفيد-19 على الإرهاب ومكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف[15].

42 - وفي الوقت نفسه، أكدت عدة مناسبات نُظمت في عام 2021 لتقييم مرور 20 عاما من جهود مكافحة الإرهاب منذ الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/سبتمبر 2001، الحاجة إلى الاستمرار في رصد التهديد الإرهابي المتغيِّر، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتمتين التشريعات الوطنية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، والأُطر والقدرات السياساتية، تمشياً مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

(14) معلومات قدمتها دول أعضاء.

(15) انظر https://www.un.org/securitycouncil/ctc/news/impact-covid-19-pandemic-terrorism-counter-terrorism-and-countering-violent-extremism-update.

43 - ويُعترف في الوثيقة الختامية المنبثقة عن الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر احتفالاً بذكرى اتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) بأوجه النجاح والتدابير الهامة التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذه، مع الإشارة فيها إلى أنه لا يزال يتعين بذل الكثير من الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي في هذا الصدد. ويتضح هذا الأمر أيضاً من النسخ المستكملة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر للاستقصاءات العالمية التي أجرتها المديرية التنفيذية عن حالة تنفيذ الدول لقرار مجلس الأمن 1373 (2001) والقرارات الأخرى ذات الصلة[16]، ولقرار مجلس الأمن 1624 (2005)[17].

44 - وقد أعادت الدول الأعضاء تأكيد أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في دعم جهودها في هذا الصدد، وذلك بتعزيز أهمية اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب بقيادة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، من خلال الولايات الأساسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بطرق منها الاستعراض الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي أجرته الجمعية العامة في حزيران/يونيه، وتمديد مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر للولاية المنوطة بكل من فريق الرصد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في قرارَيه 2610 (2021) و 2617 (2021)، على التوالي.

باء - المشتبه في كونهم مقاتلين في صفوف تنظيم داعش وأفراد أسرهم في مناطق النزاع

1 - الحالة الراهنة

45 - ما زالت هناك شواغل كبيرة بشأن حالة الأفراد المُدَّعى ارتباطهم بالجماعات الإرهابية التي صنفتها الأمم المتحدة والذين تقطعت بهم السبل في العراق والجمهورية العربية السورية، ولا سيما الآلاف من النساء والأطفال. فلم يطرأ أي تحسُّن على الظروف المزرية التي يُحتجزون في ظلها، والتي تتسم بصعوبات كبيرة، وبتقليص المساعدات الإنسانية، وانتهاكات الحقوق والحريات الأساسية، وتقلُّب الحالة الأمنية السائدة.

46 - ويتواصل الإبلاغ عن حدوث أعمال عنف في مرافق المخيمات بشمال شرق الجمهورية العربية السورية، من بينها القتل وحالات الاختفاء القسري وغير ذلك من الانتهاكات المنسوبة إلى أفراد يُشتبه في ارتباطهم بتنظيم داعش[18]. وترد إفادات عن احتجاز أطفال، معظمهم فتيان في سن المراهقة، بمن فيهم رعايا أجانب، في مرافق الاحتجاز المخصصة للكبار دون مراعاة للأصول القانونية أو إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الطفل الفضلى، ودون اتخاذ أي تدابير جبر. فاحتجازهم في مراكز الاحتجاز دون مبرر قانوني، تترتب عليه آثار أخلاقية وقانونية وأمنية بالغة، وقد يشكِّل خرقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

47 - في أيلول/سبتمبر، أطلقت منظومة الأمم المتحدة رسميا الإطار العالمي لدعم الأمم المتحدة لمواطني البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق والصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء وذلك لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تطلبه في توفير الحماية للأفراد العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية الذين يُشتبه في ارتباطهم بجماعات صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات

(16) انظر https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/2021105_1373_gis.pdf.

(17) انظر https://www.un.org/securitycouncil/ctc/sites/www.un.org.securitycouncil.ctc/files/files/documents/2021/Nov/ctc_gis_1624.pdf.

(18) معلومات قدمتها دول أعضاء.

إرهابية، وفي إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم، وملاحقتهم قضـــائياً، وإعادة تأهيلهم، وإعادة إدماجهم. وقد تولّى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف) قيادة مواصـلة تقديم دعم منســق، في إطار نهج "شـــامل لمنظومة الأمم المتحدة برمتها"، إلى أوزبكســتان وطاجيكســتان والعراق وقيرغيزستان وكازاخستان وملديف.

2 - الحماية

48 - ما زال الاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة، بما في ذلك انطلاقاً من المخيمات الواقعة في شـمال شـرق الجمهورية العربية السـورية، يشـكِّل مثار قلق بالغ. ففي آب/أغسـطس، أصـدرت المقررة الخاصـة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، تقريراً بحثت فيه "التقاطع بين الاتجار من جانب الجماعات المحظورة وبين الإرهاب"، مُلقيةً الضـــوء على أوجه التقاعس عن تقديم المســـاعدة إلى ضحايا الاتجار (A/76/63).

49 - وواصـلت مفوضـية الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان الدعوة إلى إعادة النازحين السـوريين والعراقيين، بمن فيهم ضـــحايا العنف الجنســـي وأطفالهم، إلى أوطانهم عودة آمنة وكريمة. فتصـــوُّر انتماء البعض من هؤلاء الأشـــخاص إلى تنظيم داعش يجعلهم عرضـــةً لانتهاكات حقوق الإنســـان وتجاوزات أخرى، من بينها التحرش والوصم والنبذ. ولذا يتعين إيجاد حلول رصينة ومستدامة لضمان عودة النازحين، وهو أمر ينبغي أن يراعي احتياجات المجتمعات المستقبِلة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالأمن وإعادة الإدماج.

3 - الإعادة إلى الوطن

50 - واصـــلت كيانات الأمم المتحدة العمل مع الدول الأعضـــاء لإعادة رعاياها من العراق والجمهورية العربية الســـورية إلى أوطانهم بطريقة طوعية وآمنة، بناءً على الموافقة المســـتنيرة للأشـــخاص المعنيين، واسـترشـاداً بمصـالح الطفل الفضـلى، وذلك بطرق منها وضـع سـياسـات للإعادة إلى الوطن تكون مراعية للاعتبارات الجنسـانية ومناسـبة من حيث السـن وممتثلة لحقوق الإنسـان. ويجب أن تكون هذه السـياسـات متقيِّدة بالتزامات جميع الدول الأعضاء المنصوص عليها في القانون الدولي. وموافقة الحكومات المعنية على أي نشاط يجري في الأراضي الخاضعة لسيطرتها هي الاعتبار الأسمى في جميع جهود الإعادة إلى الوطن. فعلى الرغم من أخذ عدة دول بنهج اســـتباقي في إعادة رعاياها إلى أوطانهم، فإن وتيرة الإعادة إلى الوطن انطلاقاً من شمال شرق الجمهورية العربية السورية لا تزال بطيئة، والعديد من تلك الدول لا يعيد إلى الوطن إلا الأطفال اليتامى أو غير المصـــحوبين. ومنذ كانون الثاني/يناير 2018، أُعيد ما مجموعه 454 1 طفلا (712 فتاةً و 742 فتىً) إلى 22 بلداً في وسط آسيا، وأوروبا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[19].

4 - الملاحقة القضائية

51 - في تشرين الثاني/نوفمبر، أُدين أحد أعضاء تنظيم تنظيم داعش للمرة الأولى بتهمة الإبادة الجماعية ضد الطائفة الأيزيدية، إضافةً إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، في أعقاب محاكمة أجريت في ألمانيا. وقد شـكَّل ذلك تطوراً يبعث على التفاؤل حيث إن الدول الأعضـاء ما زالت تواجه تحديات تعترض ضـمان المسـاءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وفي هذا الصـدد، وسَّـع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة

(19) معلومات قدمتها اليونيسف.

لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نطاقَ عمله الأساسي في مجال التحقيق وعجَّل بوتيرة تنفيذ مشروع كبير لرقمنة الأدلة. ووسَّع نطاق الدعم الذي يقدمه إلى 14 دولة من الدول الأعضاء من خلال تحديد الأدلة المستقاة في مناطق النزاع وتأمينها وتنظيمها وفهرستها، وإجراء المقابلات مع الضحايا والشهود.

52 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عقد مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حلقة عمل مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف وضع خلاصة وافية للممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بمحاكمة الإرهابيين المشتبه فيهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وبدأ مكتب مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مشروعاً مشتركاً لدعم جهود بوركينا فاسو في وضع وتنفيذ استراتيجيات لفرز الأشخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية وملاحقتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وواصلت الكيانات الثلاثة أيضا تنفيذ مشروع مشترك دعماً للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

53 - ومن الأهمية البالغة أن تفي الدول بما على كل منها من التزامات بموجب القانون الدولي عند تقديم الإرهابيين المشتبه فيهم إلى العدالة، بما في ذلك ما يتعلق بظروف الاحتجاز، والمحاكمة وفق الأصول القانونية، والمحاكمة العادلة. فهناك شواغل كبيرة لا تزال قائمة في بعض الدول بشأن ادعاءات التعرُّض للتعذيب وسوء المعاملة، والإفراط في الاعتماد على الاعترافات، وطول فترات الاحتجاز دون توجيه أي اتهام، واللجوء إلى عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتي لا تفي بعتبة مفهوم الجريمة البالغة الخطورة اللازم استيفاؤها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان لفرض هذه العقوبة.

54 - وجميع الأطفال الذين كانوا يعيشون في الماضي تحت قهر تنظيم داعش، بمن فيهم الأطفال المُدَّعى ارتباطهم بالتنظيم أو غيره من الجماعات المسلحة، يجب أن يُعامَلوا بكونهم ضحايا في المقام الأول. وينبغي اعتبارهم أولاً ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوقهم أيا كانت أعمارهم.

55 - وفي آب/أغسطس، نشرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً مشتركاً عن الشروط القانونية والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب والمعاملة السيئة وضمان حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق[20]. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم الدعم إلى الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية ومؤسسات قضائية أخرى، بطرق منها تقديم الدعم التقني واللوجستي، في ملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة والمحاكمات المتصلة بالإرهاب.

5 - إعادة التأهيل وإعادة الإدماج

56 - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في وضعها لبرامج شاملة ومخصصة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية ومناسبة من حيث السن وممتثلة للقانون

(20) انظر https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMI_Report_Administration_of_Justice_EN.pdf.

الدولي لحقوق الإنسان. ففي وسط آسيا، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم لجهود إعادة تأهيل الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية وإعادة إدماجهم، فيما عملت اليونيسف مع الحكومات في جميع أنحاء وسط آسيا وجنوب القوقاز وأوروبا وشمال أفريقيا لتنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بإعادة إدماج الأطفال العائدين من مناطق النزاع. وواصلت اليونيسف دعم ما تبذله السلطات الوطنية في بوركينا فاسو ونيجيريا من جهود لاعتماد بروتوكولات سليمة للإفراج عن الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة غير التابعة لدُول ونقلهم إلى السلطات المدنية، بما في ذلك الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش، ودعمت مالي والنيجر في تنفيذ هذه البروتوكولات بفعالية، وقدمت الدعم لإعادة إدماج الأطفال المعنيين.

57 - وما زالت التحديات تعترض الدول الأعضاء في التعامل مع السجناء من مرتكبي أعمال التطرف العنيف ومنع تغذية نزعة التطرف المفضي إلى الإرهاب في المؤسسات الإصلاحية. وواصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المشاركة في تنفيذ مشروع تجريبي مشترك يرمي إلى مساعدة أوغندا وتونس وكازاخستان في هذا الصدد، بما في ذلك مساعدتها في وضع أُطر مخصصة لتصنيف السجناء وما يرتبط بذلك من أدوات تقييم المخاطر والاحتياجات. وفي مالي، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة دعم تنفيذ خريطة طريق لمنع ومكافحة التطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف الإرهابي في السجون.

جيم - تقديم الدعم لضحايا تنظيم داعش

58 - يتطلب ضحايا العنف الجنسي والجنساني، الذي يرتكبه أعضاء الجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم داعش، إمدادهم بدعم وحماية أقوى مما هو عليه الوضع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة حقوق الطفل بياناً مشتركاً[21] يدعو الدول إلى الامتثال للالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتوفير دعم وحماية شاملَين للنساء الناجيات من العنف الجنسي وأطفالهن.

59 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى حكومة العراق في تنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات، الذي ينص، في جملة أمور، على تقديم المساعدة والتعويض للناجيات من تنظيم تنظيم داعش ويؤكد على اتباع نهج يركز على الناجيات. وواصلت البعثة دعم تنفيذ الحكومة للبيان المشترك بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له، الذي يضمن أن تكون الاعتبارات المتصلة بالعنف الجنسي واردةً بما يكفي في أعمال اللجنة الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب. وواصل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام دعمه الفعال للجوانب المتعلقة بالقضايا الجنسانية والمصنفة حسب السن من التحقيقات التي يجريها في الجرائم المرتكبة ضد الطائفة الأيزيدية، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأعمال الاسترقاق.

(21) انظر **Error! Hyperlink reference not valid.**
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/CRC/Statements/Joint-CEDAW-CRC-joint-Statment-on-Children-Born-of-Rape.doc.

دال - التعاون الدولي والإقليمي

60 - واصلت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية تعزيز التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب. فقد اتخذت بعض الدول الأعضاء تدابير إيجابية لتخطي التحديات التنفيذية، التي أدت جائحة كوفيد-19 إلى تعقيدها، في مجال المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون القضائي، وتحديدا في مسائل من قبيل تسليم المطلوبين، والتحقيق، والملاحقة القضائية.

61 - وشجع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة التعاون عبر الحدود بين تونس والجزائر وليبيا من أجل التحقيق في الجرائم المتصلة بالإرهاب وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وواصلت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعم ما تبذله الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من جهود لاستعراض وتنفيذ استراتيجية إقليمية معدَّلة لمكافحة الإرهاب، لا سيما في ظل أعمال العنف في مقاطعة كابو دِلغادو في موزامبيق والمناطق الحدودية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق وتنزانيا. وفي وسط آسيا، تولّت المديرية التنفيذية قيادة مشاورات في مجال القدرات أُجريت مع دول وسط آسيا بشأن قضايا مكافحة الإرهاب، وواصلت كيانات الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء في تنمية التعاون الإقليمي والدولي لمنع تحركات الإرهابيين، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، وذلك في ظل الامتثال للقانون الدولي.

62 - وفي أيلول/سبتمبر، نظم مكتب مكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي مؤتمر القمة البرلماني العالمي الأول المعني بمكافحة الإرهاب وذلك لتحديد النُّهج الفعالة التي يمكن أن يسهم بها البرلمانيون في منع الإرهاب ومكافحته. وقد تناول مؤتمر القمة مسائل تقديم الدعم إلى ضحايا الإرهاب، بما في ذلك مشاريع الأحكام القانونية النموذجية التي أعدها مكتب مكافحة الإرهاب والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى تناوله خطاب الكراهية، ومنع تغذية نزعة التطرف الإرهابي، والتحديات التي تعترض منطقة الساحل.

هاء - إدارة الحدود وإنفاذ القانون

63 - واصلت كيانات الأمم المتحدة تعزيز قدرات الدول الأعضاء على كشف تحرّكات الإرهابيين عبر الحدود ومنعها، بطرق منها تعزيز التعاون وتبادل المعلومات العملياتية. ففي تشرين الأول/أكتوبر، نظَّم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حلقة عمل إقليمية للخبراء لدول وسط آسيا وذلك لزيادة الوعي وتعزيز القدرات في مجال استخدام البيانات البيومترية وتبادلها على نحو مسؤول. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المديرية موجزاً تحليلياً عن البيانات البيومترية ومكافحة الإرهاب[22]. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أطلق المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب عُدة أدوات لإعداد قوائم المراقبة لمكافحة الإرهاب، وذلك نتيجة لمبادرة مشتركة شاركت في قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية ومركز مكافحة الإرهاب، بدعم من المديرية.

(22) انظر www.un.org/securitycouncil/ctc/news/cted-publishes-analytical-brief-use-biometrics-counter-terrorism#:~:text=in%20counter%2Dterrorism-,CTED%20publishes%20Analytical%20Brief%20on%20the%20use%20of%20biometrics%20in,of%20biometrics%20in%20counter%2Dterrorism.

64 - وواصل برنامج الأمم المتحدة المتعدد الوكالات لمكافحة سفر الإرهابيين، بقيادة مكتب مكافحة الإرهاب، مساعدة الدول الأعضاء في كشف التهديدات الخطيرة المتصلة بالإرهاب والجرائم الخطيرة على الحدود ومنعها باستخدام المعلومات المسبقة عن الركاب وبيانات سجلات أسماء الركاب، وفقا لقرارات مجلس الأمن 2178 (2014) و 2396 (2017) و 2482 (2019) والمعايير الدولية والممارسات الموصى بها، إضافةً إلى مبادئ حقوق الإنسان، وقوانين الخصوصية ذات الصلة. وأفضت مشاورة افتراضية شاملة أُجريت بقيادة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في العراق في تموز/يوليه إلى وضع خريطة طريق لتقديم المساعدة المخصصة. وفي أيلول/سبتمبر، قدم البرنامج تدريبا تفاعليا عبر الإنترنت إلى منغوليا.

65 - وفي أيلول/سبتمبر، بدأ مكتب مكافحة الإرهاب برنامجاً عن نماذج تقييم التهديدات لأمن الطيران وذلك لدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنمية التنسيق المشترك بين الوكالات لتبادل المعلومات ذات الصلة عن التهديدات الإرهابية وتحسين القدرات التشغيلية الداخلية على الامتثال لمتطلبات أمن الطيران الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر، أجرى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تدريباً لمنطقة وسط آسيا انصب فيه الاهتمام على الحدود البرية بين أفغانستان وطاجيكستان، ونظَّم حلقة عمل إقليمية للخبراء عن الأمن البحري لمنطقة شرق أفريقيا.

66 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في معالجة الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فعلى سبيل المثال، عقد معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، في تشرين الأول/أكتوبر، حلقة عمل في مجال بناء القدرات في موريتانيا في هذا الصدد ستُكرَّر في بلدان أخرى بمنطقة الساحل. وفي وسط آسيا، تعاون مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب شؤون نزع السلاح بشأن إجراء مشاورات في مجالَي القدرات وبناء القدرات للدول الأعضاء، مع التركيز بوجه خاص على الصلة بين الإرهاب والأسلحة والجريمة.

67 - ومن خلال أنشطة بناء القدرات والدورات التدريبية، قدم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركاؤه دعما مستمرا إلى الدول الأعضاء في تعزيز التعاون لمنع استخدام الإرهابيين للأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ووضع خطط للتصدي لها والكشف عنها. وعجَّل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بوتيرة تحقيقه في تطوير واستخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك تحديد هوية الضحايا والشهود المحتملين وجمع السجلات الفوتوغرافية والطبية كأدلة.

68 - وواصلت كيانات الأمم المتحدة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في دعمها المرتبط بمكافحة الإرهاب المقدَّم إلى الدول الأعضاء، وتقديم خدمات بناء قدرات المكرَّس لمجال إنفاذ القانون. وقد أجرى كل من مكتب مكافحة الإرهاب وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مشاورات مع العراق في هذا الصدد، وقامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالأمر نفسه مع وزارة الدفاع في موزامبيق.

واو - مكافحة تمويل الإرهاب

69 - تشكِّل مكافحة تمويل الإرهاب أولويةً بالغة الأهمية للدول الأعضاء والأمم المتحدة في مكافحة تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم

الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات اجتماعا استثنائيا مشتركا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2462 (2019) استعرض الأساليب الحالية لتمويل الإرهاب، وبحث صلات ذلك بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، وإساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة، وطرائق السداد، واستغلال الموارد الطبيعية. وفي كانون الأول/ديسمبر، قُدِّم إلى مكتب مكافحة الإرهاب، من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، تقييمٌ مواضيعي موجز للثغرات التي تعتري تنفيذ متطلبات مجلس الأمن بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، أعدَّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالتشاور مع فريق الرصد، وذلك بغرض تصميم جهود محددة الهدف في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات، على النحو الذي نصَّ عليه قرار مجلس الأمن 2462 (2019).

70 - وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في زيادة قدراتها الوطنية، وبناء الآليات المؤسسية، وتعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة تمويل الإرهاب. ففي هذا الصدد، واصلت كيانات الأمم المتحدة التعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية التي هي على غرارها. وعقد وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب اجتماعات ثنائية مع رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في كانون الأول/ديسمبر من أجل زيادة تعزيز التعاون.

71 - وقدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة الدعم في مجال بناء القدرات إلى إندونيسيا والسنغال وطاجيكستان ومالي ومقدونيا الشمالية بشأن التحقيقات المالية، وعمل على وضع خطط للتعطيل المالي بالتعاون مع بوركينا فاسو والصومال والنيجر. وقدم المكتب أيضاً مساعدة في مجال سن التشريعات إلى فريق العمل المعني بمكافحة غسل الأموال في وسط أفريقيا، وقدم الدعم إلى لبوركينا فاسو وكوت ديفوار في إنشاء لجان وطنية لتجميد الأصول امتثالاً لقرار مجلس الأمن 1373 (2001).

72 - وفي آب/أغسطس، نظَّم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب حلقة عمل في مجال بناء القدرات لصالح المسؤولين من مكتب الادعاء العام في العراق، ووحدة الاستخبارات المالية، والسلطات التنظيمية، ووكالات إنفاذ القانون. وفي أيلول/سبتمبر، عقد فريق المركز وشركاؤه حلقةَ عمل في مجال بناء القدرات لدعم تنفيذ الخطة التشغيلية الإقليمية لمجموعة مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقد المركز، بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووحدة الاستخبارات المالية في مصر، حلقة عمل إقليمية لتعزيز القدرات فيما يتعلق بدور إنفاذ القانون والملاحقة القضائية في مكافحة تمويل الإرهاب والتحقيق فيه.

73 - ووسَّع فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام نطاق تحقيقاته في الهياكل الاقتصادية لتنظيم داعش ليشمل المصادر الرئيسية لإيرادات التنظيم، ومنها الاتجار بالنفط والآثار، والاستيلاء على القطاعات الزراعية المحلية، والاسترقاق، وارتكاب أعمال النهب والاضطهاد الموجهة ضد الأقليات العرقية والدينية في جميع أنحاء العراق. وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حملةَ اتصال دولية لمنع الاتجار

غير المشروع بالممتلكات الثقافية كمصدر لتمويل الإرهاب والتصدي له، وحماية الممتلكات الثقافية من التهديدات التي تشكّلها النزاعات المسلحة[23].

زاي - مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة لأغراض إرهابية

74 - هناك ضرورة لتعاون دولي أقوى ومتعدد أصحاب المصلحة للتصدي، في إطار الامتثال للقانون الدولي، لاستخدام التكنولوجيات الجديدة السريعة التطور لأغراض إرهابية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيرها التمكيني على التهديدات الأخرى، من قبيل إمكانية حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو الإشعاعية واستخدامها.

75 - وقدم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، المساعدة والتدريب في مجال بناء القدرات إلى بنغلاديش وبوركينا فاسو وماليزيا ومنغوليا بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات السيبرانية الإرهابية. وتستند هذه الجهود تحديداً إلى كتيب إنفاذ القانون المشترك بين مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والإنتربول بشأن استخدام الأساليب المفتوحة المصدر والمعلومات المتاحة على الإنترنت في منع الجرائم الإرهابية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً وإصدار الأحكام عليهم، وهو كتُيب صدرت الطبعة الثانية منه في تشرين الثاني/نوفمبر.

76 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والاتحاد الدولي للاتصالات تمريناً سيبرانياً عالمياً ودرَّبا أكثر من 100 مشارك من 28 دولة من الدول الأعضاء على استخدام المعلومات المتاحة على الإنترنت، بما فيها المعلومات المتعلقة بالمعاملات التي تجري بالعملات الرقمية المشفَّرة، وذلك للتصدي للهجمات الإرهابية ببرامجيات انتزاع الفدية على الهياكل الأساسية الحيوية والتحقيق فيها. وفي كانون الأول/ديسمبر، نظَّم المركز وجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في المملكة العربية السعودية تدريباً إقليمياً لصالح الدول الأعضاء من الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا بشأن الاستعانة بالاستدلال الرقمي الجنائي لأغراض الأمن السيبراني وإجراء التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

77 - ودرَّب مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وشركاؤه أكثر من 450 موظفا من الأردن والعراق وكينيا وماليزيا على منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية. ونظمَّ المركز عملية محاكاة بشأن التصدي لأي هجوم إرهابي بأسلحة كيميائية لصالح شبكة من جهات الاستجابة، على نطاق المدن في أوروبا وأمريكا الشمالية، وقدم الدعم إلى الأردن والعراق في مجال إعداد خطط الاستجابة، ومنطقة القرن الأفريقي فيما يتعلق بتعزيز التعاون في مجال الكشف عن الأسلحة النووية والتصدي لها.

(23) انظر https://en.unesco.org/news/real-price-art-international-unesco-campaign-reveals-hidden-face-art-trafficking.

حاء - مكافحة الخطاب الإرهابي وإشـــراك المجتمعات المحلية في منع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب

78 - أكدت الأفكار التي راجت ضمن المجتمع الدولي بشأن التقدم المحرز منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001) ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة للقضاء على تغذية نزعة التطرف والتجنيد الإرهابيَين على نطاق مختلف الأطياف الأيديولوجية، بطرق منها إشـــراك المجتمعات المحلية في مكافحة الخطاب الإرهابي والتصـدي للظروف المفضـية إلى الإرهاب في إطار نهج شـامل لمكافحة الإرهاب. فقد تمادى تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه وسائر الجماعات الإرهابية في مساعيها الرامية إلى استغلال المشاق الاجتماعية والاقتصادية، والمظالم، والتوترات السياسية، التي كثيراً ما تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. فقد عاينت جهود رصـد وسـائل التواصـل الاجتماعي زيادةً في خطاب الكراهية، لا سـيما في أعقاب اسـتيلاء حركة طالبان على أفغانستان.

79 - وقد تفاقمت المخاوف من استغلال الإرهابيين لوسائل التواصل الاجتماعي، بما فيها منصات اللعب اللصـــيقة بها، خلال الجائحة. ففي أعقاب الأســبوع الثاني لمكافحة الإرهاب الذي عُقد في حزيران/يونيه، نظم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب واليونســـكو وتحالف الأمم المتحدة للحضـــارات دورة تدريبية مع محبّي الألعاب الإلكترونية من منطقة آسيا لوضع أفكار مبتكرة لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب ومكافحته على منصات الألعاب. ونظم مكتب مكافحة الإرهاب، في كانون الأول/ديسمبر، مائدة مستديرة للخبراء بشأن الألعاب الإلكترونية والتطرف العنيف تمهيداً لاجتماع رفيع المستوى من المزمع عقده في عام 2022.

80 - وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الأمم المتحدة مؤتمرا عالميا لوزراء الثقافة بشأن التصدي لخطاب الكراهية عن طريق التعليم انبثقت عنه توصيات للدول الأعضاء في هذا الصدد. وواصل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية تقديم الدعم إلى الكيانات الميدانية التابعة للأمم المتحدة في إعداد استراتيجيات مصممة حسب الغرض في إطار التصدي لخطاب الكراهية، ووضَع مذكرةً إرشادية بشأن خطاب الكراهية القائم على نوع الجنس. وواصلت اليونسكو أنشطة التوعية وبناء القدرات بشأن تسخير التعليم للتصدي لخطاب الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والكاميرون، مع مواصلة دعمها لبوركينا فاسو ومالي والنيجر في منع التطرف العنيف من خلال تنمية قدرات المعلِّمين.

81 - وفي تموز/يوليه، نظم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالشراكة مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حلقة دراسية شبكية موجهة للشابات والشبان من جنوب آسيا وجنوب شرقها، وذلك لتهيئة حيز للتفاعل بين الأجيال بقيادة شـــبابية لتبادل التجارب في مجال منع التطرف العنيف ومكافحته. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشـركاء لتعزيز إدماج الصـحة العقلية والدعم النفسـي - الاجتماعي في برامج وسـياسـات بناء السـلام والوقاية. وواصـلت هيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إقامة الشراكات مع الجهات المعنية الإقليمية والوطنية لتعزيز السياسات والعمليات المراعية للاعتبارات الجنسانية من خلال إدماج المنظور الجنساني وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات وآليات اتخاذ القرار في قطاع الأمن.

82 - وأعدّ معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة مبادرة لتقييم العلاقة المحتملة بين مخاطر المناخ والتطرف العنيف في تشاد. وفي العراق، واصلت اليونسكو استرداد التراث الثقافي الذي دمَّره تنظيم داعش والتصـــدي للمعايير والقوالب النمطية الجنســـانية عن طريق التعليم، وأعدّت بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى العراق منبراً تفاعلياً يلقي الضوء على السرديات المحلية عن السلام بقيادة الشباب من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة الدعاية التي يروج لها تنظيم داعش. وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم دعمها لحكومة العراق في وضع وتنفيذ خطط عمل محلية لمنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

رابعا - ملاحظات

83 - لقد ألحقت الجهود الناجحة لمكافحة الإرهاب الموجهة ضد تنظيم داعش ضعفا شديدا بقيادته العليا وقلصت الموارد المالية المتاحة لنواته، بينما أصبحت تحركات الجماعة مقيَّدةً أيضاً بتنافسها مع تنظيم القاعدة وسائر الجماعات المسلحة غير التابعة لدُول. غير أن تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه لا يزالون موجودين ويواصلون إبداء نزعتهم الانتهازية. فما زال الخطر الذي يشكّلونه على السلام والأمن الدوليين شديداً بل متزايداً في بعض المناطق التي يؤدي فيها تفاعلُه مع النزاعات والجريمة المنظمة إلى زيادة تعقيد الديناميات. وهذا تذكير صارخ بأن الاستجابات الأمنية ضرورية ولكنها ليست كافية لهزم داعش واستراتيجية التحصين التي يتبعها بكسبه تأييد المتعاطفين معه وممارسة الإكراه على المجتمعات المحلية. ويتوقف إحراز تقدم في مكافحة الإرهاب على إحراز التقدم في جميع الأهداف الجماعية من حيث الحفاظ على السلام، وتحقيق التنمية المنصفة والشاملة والمستدامة، وكفالة حقوق الإنسان للجميع. ويؤكَّد في تقريري عن خطتنا المشتركة على أن الإرهاب يشكِّل خطرا أمنيا استراتيجيا يتطلب استمرار التعاون المتعدد الأطراف في إطار خطة جديدة للسلام.

84 - وما زال توخِّي اليقظة والتعاون الجماعيَين ضد تنظيم داعش ينطوي على أهمية أساسية. فلا يمكن التنبؤ بالتهديد الذي سيشكِّله التنظيم مع خروج العالم في نهاية المطاف من تجربة جائحة كوفيد-19. وفي الوقت نفسه، تزيد المشاق والمظالم التي عانى منها الناس أثناء الجائحة والدعاية المروِّجة لنزعة التطرف العنيف على شبكة الإنترنت من جاذبية التنظيم داخل مناطق النزاع وخارجها. ولا يزال الاتجار غير المشروع يمدّ أتباع داعش بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة، فيما تتيح التكنولوجيات الجديدة السريعة التطور فرصاً جديدة للأغراض والأساليب الإرهابية. ويُحتمل أن تترتب على توسع الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش في أنحاء من أفريقيا تداعيات خطيرة ودائمة تتجاوز هذه القارة. وتنطوي الاضطرابات التي تشهدها أفغانستان وعدم تسوية أوضاع الأشخاص المشتبه في ارتباطهم بتنظيم داعش العالقين في شمال شرق الجمهورية العربية السورية على خطر مفاقمة ذلك التهديد على المدى المتوسط إلى الطويل. وأكرر دعوتي إلى جميع الدول المعنية التي لم تقم بعد بتيسير إعادة النساء والأطفال المعنيين طوعا إلى أوطانهم وفقا للالتزامات الواقعة على الدول بموجب القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية والمصالح الفضلى للطفل، أن تفعل ذلك.

85 - وفي 11 أيلول/سبتمبر 2021، خُلِّدت الذكرى المُحزنة السنوية العشرون لهجمات تنظيم "القاعدة" على الولايات المتحدة، وكُرِّم الضحايا والناجون. وقد أتاح ذلك فرصة لتقييم التقدم المحرز والدروس المستفادة فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته بعد الزخم الذي تولَّد عن اتخاذ قرار مجلس الأمن 1373 (2001)، بما في ذلك في التصدي لظهور تنظيم داعش من بقايا "تنظيم القاعدة" في العراق. ودعت منظمات المجتمع المدني إلى إجراء تغييرات ملموسة في الدعم المقدم إلى الضحايا وإعادة ربط جهود مكافحة الإرهاب بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، مع الحفاظ أيضاً على العمل الإنساني القائم على المبادئ. وقد شددت الجمعية العامة على هذه الأولويات في الاستعراض السابع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب،

إلى جانب ضرورة التعاون في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية، والتصدي للجرائم الإرهابية لمنعها وكفالة المساءلة عنها، تمشياً مع القانون الدولي. ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تنظيم داعش، تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن الأمم المتحدة ستواصل ما تقدمه إليها من دعم من خلال مجموعة من الجهود، من بينها بناء قدرات البلدان التي تطلب منها ذلك بحيث تُبنى تلك القدرات على نحو متكامل يراعي المنظور الجنساني ويقوم على حقوق الإنسان. وأرحِّب بمواصلة مجلس الأمن تولِّي القيادة وتقديم التوجيهات في هذا الصدد، وبتمديد ولايتَي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.